

يتمثل الدور الذي ستلعبه القيادة والإدارة الاقتصادية المستقرة في وضع السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والصناعية وسوق العمل ومواءمتها بطريقة تساهم في تطوير وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية. بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية. علاوة على ذلك ، فإن الأولويات الوطنية تشكل إطاراً لهذه القيادة ، بناءً على المزايا النسبية للسلطنة ، وتطلعها إلى بناء اقتصاد معرفي تنافسي ومواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية. إن وجود قيادة اقتصادية متمكنة ومتجددة على رأس هيكل اقتصادي واضح ، قيادة قادرة على توجيه الاقتصاد الوطني – سيساعد على تحسين فعالية وكفاءة النظام البيئي التنظيمي ؛ القضاء على التداخل بين الأدوار التنظيمية وتحمل المسؤولين في تنفيذ السياسات والتنسيق بين المؤسسات ؛ وتعزيز ممارسات الحوكمة حتى يثق القطاع الخاص بالالتزام بالسياسات الاقتصادية المعلنة ويدرك طبيعة التحولات القادمة.